المنظمة العالمية للتجارة 2

المنظمة العالمية للتجارة الضلع الثالث في النظام العالمي بعد صندوق النقد الدولي و البنك العالمي للإنشاء و التعمير، والتي أنشئت في 15 افريل 1994 ودخلت حيز التنفيذ في 01-01-1995.

وبهذا فهي تشرف على 28 اتفاق وبرتوكولا و قرارا وزاريا موزعة على 16 مادة تغطي مختلف الجوانب

القانونية و التنظيمية التي تحكم عملها

أهداف المنظمة العالمية للتجارة:

- ✓ الإشراف على إدارة وتنفيذ الاتفاقيات التجارية بين الدول الأعضاء؛
- ✓ مراقبة السياسات التجارية للتأكد من توافقها مع الأسس والقواعد الواردة في الاتفاقيات؛
- ✓ العمل على حسم المنازعات التجارية التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء؛
- ✓ تنظيم المفاوضات متعددة الأطراف؛
- ✓ رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول وخاصة النامية منها.

مبادئ المنظمة العالمية للتجارة:

- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ؛
- مبدأ المعاملة الوطنية ؛
- مبدأ حضر القيود الكمية ؛
- مبدأ الشفافية ؛

- مبدأ التبادلية ؛
- مبدأ المعاملة التجارية التفضيلية ؛
- مبدأ تجنب سياسات الاغراق ؛
- مبدأ التجارة العادلة ؛
- مبدأ التشاور والتفاوض ؛

الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة:

- **المؤتمر الوزاري**
- **المجلس العام**
- **المجالس المتخصصة**
  - ✓ مجلس الشؤون التجارة في السلع؛
  - ✓ مجلس الشؤون التجارة في الخدمات؛
  - ✓ مجلس الشؤون حماية الملكية الفكرية.

- **اللجان الفرعية**

- ✓ لجنة للتجارة و التنمية ؛
- ✓ لجنة لقيود ميزان المدفوعات ؛
- ✓ لجنة للميزانية و المالية و الإدارة.

- **السكرتارية**

أهم اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة:

❖ **الاتفاقات متعددة الأطراف بشأن التجارة في السلع:**

➢ **الاتفاق بشان الزراعة:** تطرق هذا الاتفاق إلى العناصر التالية:

✓ **التعريفات الجمركية:** تحويل القيود غير التعريفية إلى قيود تعريفية، وتخفيضها؛

✓ **الدعم المحلي للمنتجات الزراعية** : تخفيض الدعم، وسمحت بدعم البحوث والتطوير والإرشاد الزراعي ومقاومة الأمراض؛

✓ **دعم الصادرات الزراعية:** حضر أي دعم جديد للصادرات الزراعية بصوره المختلفة.

➢ **الاتفاق بشأن المنسوجات و الملابس** :التخلص مرحليا من نظام الحصص على مدى

عشرة سنوات، مع تحرير تدريجي من نسبة 16٪ وصولا إلى نسبة تحرير تقدر ب 49٪.

➢ **الاتفاق حول الجوانب التجارية لإجراءات الاستثمار (TRIMs):**

تقليص سلطة الدولة لصالح حرية المستثمر الأجنبي في التوطن الاستثماري على المستوى المكاني والزماني، والتصرف في العوائد،مبدأ المعاملة الوطنية، مبدأ الشفافية.

❖ **الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) :**

- ✓ الخدمات المالية؛
- ✓ خدمات النقل؛
- ✓ الاتصالات؛
- ✓ الخدمات الاستشارية والمقاولات؛
- ✓ السياحة؛
- ✓ الخدمات المهنية وخدمات أخرى.

❖ **اتفاق الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية(TRIPS):**

- **اتفاقية باريس للملكية الفكرية الصناعية:** التقيد بالنصوص الموضوعية في اتفاقية باريس وفقا لآخر تعديل طرأ عليها (تعديل سنة 1979).

- **اتفاقية واشنطن للتصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة:** لسنة 1989، التي تمنح حماية للتصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة.

- **اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية:** التقيد بالنصوص الموضوعية في اتفاقية برن المنظمة لحق المؤلف، وفقا لآخر تعديل طرأ عليها سنة 1971، وتتعلق الاتفاقية بكل من:

- ✓ حقوق المؤلف والحقوق المجاورة لها؛
- ✓ العلامات التجارية؛
- ✓ المؤشرات الجغرافية؛
- ✓ التصميمات الصناعية؛
- ✓ براءات الاختراع؛
- ✓ التصميمات التخطيطية (الرسومات الطبوغرافية) للدوائر المتكاملة؛
- ✓ حماية المعلومات السرية والممارسات غير التنافسية في التراخيص التعاقدية.

آثار سريان مضمون المنظمة العالمية للتجارة على البلدان النامية:

❖ الآثار الإيجابية:

- ✓ تخفيض الرسوم الجمركية على الدول النامية من السلع الأساسية و مستلزمات الإنتاج تؤدي إلى تخفيض أعباء و تكاليف الإنتاج المحلي.
- ✓ الغاء الدعم الزراعي في الدول الصناعية يؤثر على انتعاش بعض المنتجات الزراعية في الدول النامية التي تقوم باستيرادها من الدول المتقدمة.
- ✓ تحرير التجارة في الخدمات ستتيح للدول النامية إمكانية الحصول على التكنولوجيا الحديثة في مجالات عديدة مثل خدمات المكاتب الاستشارية.
- ✓ العمل في ظروف تنافسية يؤدي إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية في الدول النامية.

❖ الآثار السلبية:

- ✓ الإلغاء التدريجي للدعم الزراعي في الدول الصناعية سيؤدي إلى تغيرات في البنية الجغرافية للعرض.
- ✓ رفض التفاوض في موضوع العوائق التي تضعها الدول المتقدمة حول العمالة المتنقلة أو المهاجرة و التزمت بتوفير حقوق المقيمين بها فقط
- ✓ إقرار الحماية على الملكية الفكرية يعد في الواقع قيداً يعوق الدول المتخلفة عن التطور.
- ✓ قد يؤدي الانخفاض التدريجي في الرسوم الجمركية إلى عجز أو زيادة عجز الموازنة العامة في الدول النامية، أو عدم تنامي الإيرادات اللازمة لتمويل النفقات العامة المتزايدة مما يؤدي إلى زيادة الضرائب.
- ✓ بعض البلدان السائرة في طريق النمو ليس لهم مكان في مقر OMC و لا يمكن لهم التفاوض, عدد هذه البلدان 28 بلد منها: بليز, البنين, بوتسوانا, بوركينافاسو, دومينيك, غينيا بيساو, جزر السلمون, مالاوي, ناميبيا, النيجر, جمهورية إفريقيا الوسطى, سان لوسي, سورينام, التشاد, الطوغو.